

المعتكف لغرض الحاجة والاكل والشرب لا يبطل حتى يكون اكثر من
 نصف يوم واما الخروج طائدا له منه كغرض الحاجة وغسل الجنابة
 فجاز بالاجماع ولو اعتكف بغير الجماع وحضرت الجمعة وجب
 عليه الخروج اليها بالاجماع وهذا يبطل اعتكافه ام لا قال
 ابو حنيفة لا يبطل وللشافعي قولان اصحهما وهو المنصوص
 في هامة كتبه يبطل الا ان شرطه في اعتكاف والثاني وهو نفي
 في البويطي لا يبطل واذا شرط المعتكف انه اذا عرض له عارض
 فريضة كعبادة مريض وتيسير حيازة جاز له الخروج ولا
 يبطل اعتكافه عند الشافعي واحمد وقال ابو حنيفة ومالك
 يبطل **فصل** ولو باشر المعتكف في العزج عمد ابطل
 اعتكافه بالاجماع وعن الحسن البصري والزهري انه يلزم
 كفاية يمين ولو وطئ ناسيا لا اعتكافه عند ابى حنيفة ومالك
 واحمد وقال الشافعي لا يبطل ولو باشر فيما دون الفرج
 بشهوة يبطل اعتكافه ان انزل عند ابى حنيفة واحمد وقال
 مالك يبطل انزل ام لم ينزل وللشافعي قولان اصحهما يبطل
 ان انزل **فصل** ولا يكره للمعتكف التطيب وليس يرفع
 الثياب عند ابى حنيفة ومالك والشافعي وقال احمد يكره
 له ذلك ويكره له الصمت الى الليل بالاجماع قال الشافعي
 لو نذر الصمت في اعتكافه تكلم ولا تخافة **فصل** مستحب
 للمعتكف الصلاة والعزاة والذكر بالاجماع واختلفوا في قراءة
 القرآن والحديث والفتنة فقال مالك واحمد لا يستحب وقال

ابو

ابو حنيفة والثيا في استحباب وكان وجه ما قال مالك واحمد
 لا يستحب وقال ابو حنيفة والثيا في استحباب وكان وجه
 ما قال مالك واحمد ان الاعتكاف حبس النفس وجمع
 القلب على نفود نور البصيرة في نذير القرآن ومعاني
 الذكر فيكون ما فوق الهمة وشغل البال عن غيبتها
 طبع العبادة واجمعوا على ان ليس للمعتكف ان يتجر
 ولا يكتب بالصنعة على الاطلاق

كتاب الحج

اجمعوا العلم على ان الحج اهدى اركان الاسلام وانه
 فرض واجب على كل مسلم حر بالغ عاقل مستطيع في العمر مرة
 واحدة واختلفوا في العرق فقال ابو حنيفة ومالك هي سنة
 وقال احمد هي فرض كالحج وذلك في قولان اصحهما انها فرض
 ويجوز فعل العرق في كل وقت مطلقا من غير حصر ولا كراهة
 عند ابى حنيفة والثيا في واحمد وقال مالك يكره ان يعتمر
 في السنة مرتين وقال بعض اصحابه يعتمر في كل سنة مرة
فصل والمسح لمن وجب عليه الحج ان يبادر الى فعله
 فان اخره جاز عند الشافعي فانه يجب عنده على التراخي
 وقال ابو حنيفة ومالك في المشهور عنه واحمد في الظاهر
 الروايتين يجب على الفور ولا يؤخر اذا وجب **فصل**
 ومن لزمه الحلق حتى مات قبل ان يتمكن من اداءه سقط
 عنه الفرض بالاتفاق وان مات بعد ان يتمكن لم يسقط عنه عند